

الفصل العاشر

سياسات منع الانتشار النووي في العالم

تمثل مشكلة منع الانتشار النووي في العالم إحدى المعضلات الرئيسية التي استحوذت على اهتمام المجتمع الدولي لسنوات طويلة. وقد عكس هذا الاهتمام الدولي الواسع المخاوف المتزايدة حول مخاطر هذا الانتشار الذي يهدد أمن العالم في الصميم، خاصة مع سعى العديد من الدول للحصول على أسلحة نووية تدعم بها مراكزها في الصراعات الدولية التي تكون أطرافاً فيها.

لقد كان البعد الأكثر حساسية وتعقيداً في مشكلة منع الانتشار النووي، هو كيفية التوفيق بين حق الدول في الاستفادة الكاملة من ثمار التطبيقات السلمية للطاقة النووية، وبين جعلها تلتزم بالامتناع عن استخدام هذه الطاقة للأغراض العسكرية، وهو أمر لم يكن ليضمنه سوى إخضاع أنشطتها وبرامجها النووية لرقابة دولية صارمة ومستمرة عليها.

أبعاد مشكلة الانتشار النووي:

لمشكلة الانتشار النووي (Nuclear Proliferation) العديد من الأبعاد الهامة والمتشابكة وهو ما يزيد من تعقيدها وبالتالي من صعوبة التعامل معها في إطار حل دولي متكامل، ومن أبرز هذه الأبعاد على سبيل المثال:

١ - البعد المتعلق بكيفية الحد من انتشار الأسلحة النووية في المناطق التي لم يمتد إليها هذا الانتشار النووي بعد، أو حدث على نطاق محدود كما في القارة الآسيوية (الصين والهند والباكستان) وفي الشرق الأوسط (إسرائيل).

٢ - البعد المتعلق بكيفية ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تنازلت عن حقها في إنتاجها أو حيازتها في مواجهة التهديدات الأمنية التي قد تتعرض لها من قبل غيرها من القوى النووية.

٣ - البعد المتعلق بكيفية الحد من التسلح النووي، سواء إتخذ ذلك طابع الضبط والتقييد أو إزالة الأسلحة النووية كلية من ترسانات الدول التي استطاعت بالفعل إنتاجها وتطويرها وتنمية مخزونها منها.

٤- البعد المتعلق بكيفية إيقاف التجارب النووية بالنسبة للدول التي تحاول إنتاج أسلحة نووية ولا تزال في مرحلة التجريب والاختبار، أو تلك التي أمكنها الحصول عليها وقطعت شوطاً كبيراً في مجال تطويرها.

٥- البعد المتعلق بكيفية تعامل المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة ومجلس الأمن مع احتمال استخدام الأسلحة النووية سواء على مستوى عالمي شامل أو على مستوى إقليمي محدود. وهذا الاحتمال وأن بدا بعيداً الآن إلا أنه وارد على أى حال.

الصعوبات الرئيسية التي تعيق الجهود الدولية المبذولة لتقييد الانتشار النووي:

بداية وقبل أن نأتى تفصيلاً على ذكر مجموعة الترتيبات والمعاهدات والآليات التي تمكن المجتمع الدولي من التوصل إليها خلال العقود الماضية، سوف نشير هنا إلى الصعوبات الرئيسية التي عرقلت وما تزال كل هذه الجهود وحالت بينها وبين تحقيق أهدافها المنشودة، ومن ذلك على سبيل المثال:

أولاً: الصعوبة الخاصة بتدني مصداقية الضمانات الدولية المقدمة للدول التي قبلت التخلي طواعية عن حقها في امتلاك الخيار النووي، ووقعت على المعاهدات الدولية التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وأصبحت ملتزمة بتنفيذ ما تضمنته من أحكام وتعهدات.

ثانياً: الصعوبة الخاصة بضعف فعالية آليات التحقق والرقابة الدولية على البرامج والأنشطة النووية للعديد من الدول، وخاصة الدول التي تمكنت من تطوير تقنياتها النووية وإلى الحد الذي تتزايد معه الشكوك والمخاوف الدولية حول الوجهة الحقيقية لكل تلك البرامج والأنشطة النووية التي تجري على قدم وساق ولا يزال الكثير من أبعادها خافياً وغير معلوم للمجتمع الدولي.

ثالثاً: الصعوبة المتمثلة في وجود عدد من القوى النووية الإقليمية الرئيسية التي حققت طفرة نوعية كبيرة في مجال إنتاج وتطوير أسلحتها النووية كإيران والباكستان وإسرائيل، وهي كلها أطراف رئيسية في نزاعات دولية خطيرة للغاية، ومع ذلك تبقى خارج كافة الترتيبات والاتفاقيات الدولية التي تستهدف منع الانتشار النووي، وهي

عندما لم تنضم إليها ولم تلتزم بأحكامها، فإنها أعطت نفسها حق الاستمرار في تطوير أنشطتها وبرامجها، النووية الخطرة دون أدنى رقابة دولية عليها متعلقة في ذلك بما تفرضه عليها دواعي أمنها القومي خاصة مع عدم توصلها إلى تسويات سلمية نهائية للنزاعات التي تدخل أطرافاً فيها، ومن ثم فإنها ترى في الأسلحة النووية التي تحوزها أداة للردع الاستراتيجي، وهي ترفض مجادلته حول ما تتصور أنه حقها الذي لا يمكنها التفريط فيه أو التنازل عنه.

رابعاً: هناك أيضاً الصعوبة النابعة من الحرية المطلقة التي تتمتع بها الدول النووية الخمس الكبرى في العالم الآن والتي تحتل مقاعد العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، وذلك في كل ما يتعلق ببرامجها وأنشطتها النووية، والتي تنفق عليها موارد هائلة بمختلف عناصرها المالية والتكنولوجية والبشرية، إلخ وهذا الإطلاق لسباقات التسليح النووي على أكثر ساحاته خطورة وتهديداً للأمن الدولي يمثل وضعاً شاذاً وغير مقبول خاصة من الدول التي يفترض فيها أنها الأكثر وعياً وإدراكاً لطبيعة الأخطار التي تنطوي عليها تلك المشكلة، كما ينزع عن منع الانتشار النووي صفة العالمية التي هي أساس الفكرة التي قام عليها.

خامساً: الصعوبة المنبثقة من وجود شبكات دولية غير مشروعة تقوم بأنشطة متشعبة تتسع لتشمل العالم كله في مجال التهريب والإتجار في المواد والتقنيات والمعدات النووية وتزويد العديد من الدول بها، هذا إذا لم يمتد نشاطها إلى جماعات الإرهاب الدولي وخلاياه المنبثة في كل قارات العالم.

إن مثل هذه الشبكات الدولية المعقدة والمدعمة بإمكانات هائلة تساعدها على ممارسة كافة أشكال التمويه والخداع والتضليل يكون من الصعب تعقبها ورصد أنشطتها وتحركاتها وتحديد حجم الأخطار التي تمثلها، وهذا الوضع غير المسبوق يجعل من المتعذر تماماً إخضاع تلك المافيا الدولية للمساءلة سواء من قبل الأمم المتحدة أو غيرها من الأجهزة والمؤسسات الدولية المعنية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن من بين العوامل التي زادت من خطورة هذه الشبكات الدولية في السوق الدولية لتجارة المواد والتقنيات النووية الموجهة نحو إنتاج هذا النوع

من أسلحة الدمار الشامل ، هو هذا العدد الكبير من علماء الفيزياء النووية وغيرهم من الخبراء والفنيين من الاتحاد السوفيتي السابق ومن أقطار أوروبا الشرقية الذين نزحوا خارج أوطانهم وأصبح بعضهم جزءاً من هذه المافيا الدولية حيث يتزايد الطلب على خبراتهم وخدماتهم بصورة كبيرة.

سادساً: أما الصعوبة المهمة الأخرى التي تعرقل هذه الجهود الدولية، فهي الصعوبة المرتبطة بتصاعد أخطار الإرهاب الدولي بسبب التزايد الضخم في الموارد والإمكانات المتاحة له على نحو ما تبين بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ويبدو وجه الخطورة هنا في أن جماعات ومنظمات الإرهاب الدولي، على اختلاف دوافعها وعقائدها وأهدافها والبيئات التي تأتي منها، أصبحت ترى في حيازتها لمثل هذا النوع من أسلحة الدمار الشامل، مطلباً بالغ الأهمية إذا ما كان لها أن تزيد من مقدرتها على الضغط والإبتراز وإملاء الشروط على الدول والحكومات، إلخ. وفي الواقع أن هذه الإمكانية لا تبدو متعذرة أو خارج متناول جماعات الإرهاب الدولي وذلك لتوفر المصادر التي يمكن الحصول منها على التقنيات والمواد التي تساعد في إنتاج أسلحة نووية صغيرة لكن ذات قوة تدميرية عالية.

ومن هنا يصبح التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو كيفية التصدي لهذا الخطر الذي استشرى وتفاقم في الآونة الأخيرة بصورة تجاوزت كل التوقعات وحركت المخاوف الدولية وعمقتها بصورة لم يسبق لها مثيل.

سابعاً: ثم هناك الصعوبة المتعلقة بازدواجية المعايير الدولية المستخدمة في ردع الانتهاكات التي ترتكبها الدول والتي تتمثل في خروجها على التزامها بعدم إنتاج أسلحة نووية.

وما يحدث في الواقع يعكس هذه الازدواجية الصارخة في أسوأ صورها وأكثرها استفزازاً للمعايير التعامل المتعارف عليها دولياً.

فدول كالعراق وإيران وكوريا الشمالية تعرضت لضغوط أمريكية عنيفة عليها وصلت في بعض الأحيان إلى حد إهدار استقلالها وانتهاك سيادتها الوطنية واستباحة

أسرار أمنها القومي تحت ذريعة عدم تمكينها من إنتاج أسلحة الدمار الشامل، وما تتعرض له سوريا الآن ومن قبلها ليبيا يعكس هذا الوضع بكل وضوح. هذا في حين تقف دولة مدعمة بكل أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيميائية وبيولوجية كإسرائيل خارج دائرة المساءلة الدولية ولا يجبر مجلس الأمن الدولي على اتخاذ موقف منها حتى بعد أن رفضت وبكل تصميم وإصرار الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهذا ما يجعلها فوق القانون وفوق أى شكل من أشكال المساءلة الدولية.

ثامناً: وأخيراً نأتى إلى الصعوبة المتعلقة بإخفاق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية الإقليمية في حل بعض النزاعات السياسية الدولية سلمياً، وهو الأمر الذى كان من شأنه إذا حدث أن يساعد على إضعاف الدافع لدى الدول الأطراف في تلك النزاعات الدولية لحيازة الأسلحة النووية وتوظيفها كأداة تمكنها من مواجهة الاحتمالات التى قد يثيرها تدهور تلك النزاعات مستقبلاً. يحدث هذا في الشرق الأوسط وفي شبه الجزيرة الكورية وفي غيرها من مناطق العالم.

على أن الأمر على خطورته لا يتوقف عند الفشل في تسوية هذا النوع الخطير من النزاعات الإقليمية بصورة عادلة وشاملة ومتوازنة، وإنما يتعداه إلى التوتر الشديد الذى يشوب علاقة بعض القوى الكبرى ببعض القوى الإقليمية، كالولايات المتحدة في علاقتها بإيران، أو سوريا، أو كوريا الشمالية، إلخ.

أن سوء العلاقة المتبادلة بين هذه القوى وبعضها مع احتمال تدهورها أكثر، يغذى الدافع لدى هذه القوى الإقليمية على محاولة امتلاك الخيار النووى الذى تستطيع به أن تدافع عن أمنها ومصالحها المهددة بشدة من قبل قوى دولية أكبر منها وتحوز مقدرة هائلة على إيذائها وإيقاع الضرر بها^(١).

(١) للإلمام بخطورة مشكلة الانتشار النووى يمكن الرجوع إلى:

Darryl Howlett, Nuclear Proliferation, in John Baylis and Steve Smith (eds.), The Globalization of World Politics, (Oxford University Press, Oxford, 1997), PP 339-355.

Walter S. Jones, The Logic of International Relations, (Longman, New York, 8th edition, 1996), PP. 220-230.

الترتيبات والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنع الانتشار النووي

أولاً: المناطق الخالية من الأسلحة النووية (Nuclear Free Zones):

يمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية نقطة البداية في اتجاه المجتمع الدولي إلى الحد من الانتشار النووي باعتبار أن هذا الإجراء كان يقلل من احتمالات نشوب الحرب النووية.

وإقامة مثل هذه المناطق المنزوعة السلاح النووي هي كما يقول بعض المحللين إحدى الصيغ الرئيسية للتعامل مع واحدة من أهم مشكلات التسليح النووي، وهي مشكلة منع انتشار الأسلحة النووية في المناطق التي لم يحدث فيها هذا الانتشار بعد^(١). ويمكن أن يتحقق ذلك في الواقع بالاتفاق على مجموعة من الترتيبات الاختيارية التي تعقدها الدول الكائنة في إقليم معين، استناداً إلى مجموعة مبادئ محددة ترتبط بطبيعة المشكلات النووية التي تثار في ظروف هذا الإقليم بصوة خاصة. وفاعلية إخلاء أى منطقة من الأسلحة النووية تتوقف على مدى دقة وكفاءة آليات الرقابة والتحقق المستخدمة وبما يساعد على تحديد المسؤولية عن أية انتهاكات تحدث لما يتم الاتفاق عليه من التزامات.

من ناحية أخرى، فإنه لا توجد صيغة واحدة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وإنما هناك عدة صيغ يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- (أ) المعاهدات التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية في مناطق جغرافية معينة.
- (ب) المعاهدات التي تركز على منع تخزين الأسلحة النووية في بيئات معينة كالفضاء الخارجي وقيعان البحار والمحيطات.
- (ج) المعاهدات التي تحظر إجراء التجارب النووية في مناطق معينة على نحو ما توصلت إليه الدول النووية الكبرى منذ السبعينيات، إلخ^(٢).

(١) محمد عبد السلام، معاهدة ثلاثيولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص ٢١٥ - ٢١٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢١٥.

ويشير بعض المحللين إلى أنه وإن كان إنشاء المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل يمثل تقدماً كبيراً بالمقارنة بالوضع الراهن، لكن المشكلة الحقيقية تتمثل هنا في كيفية إيجاد الظروف التي يصبح فيها تنفيذ هذا الإجراء تطوراً واقعياً، ومن ذلك:

١- أن إقامة منطقة منزوعة السلاح النووي لا بد أن تنبثق من تفهم مخاوف الأطراف المختلفة الذين تضمهم تلك المنطقة، وأن تمثل الحل الملائم لإزالة تلك المخاوف. بمعنى آخر فإن هذا الإجراء يجب أن يكون مسبوقاً بتأكد الاقتناع لديهم بأن التعامل مع مشكلاتهم السياسية بالحلول العسكرية لم يعد وارداً ولا مقبولاً.

٢- أن تنفيذ الإجراء المتعلق بالإخلاء يجب أن يكون مقرونًا بتعديل الأوضاع العسكرية التي يعتقد أنها تنطوي على تهديد لأمن بعض الأطراف^(١).

أما عن التطور التاريخي لهذه الفكرة فقد بدأ بالمقترحات الداعية إلى إنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي والتي أثرت في الخمسينيات كجزء من مشاريع فك الاشتباك بين الكتلتين الغربية والسوفيتية في أوروبا حيث كانت تقع أخطر مناطق المواجهة النووية بين حلفي الناتو وارسو، ثم بدأت الفكرة تتسع لتشمل الدعوة إلى إقامة مناطق منزوعة السلاح النووي في مناطق العالم المختلفة.

في عام ١٩٦٣ تقدم الاتحاد السوفيتي باقتراح إلى الولايات المتحدة يدعو فيه إلى إعلان منطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها منطقة خالية من الأسلحة النووية مقابل تقديم ضمانات أمريكية سوفيتية تتعهد بموجبها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الواقعة في هذه المنطقة، لكن هذا الاقتراح لم يحظى بالتجاوب المطلوب وانتهى الأمر إلى رفضه.

وفي عام ١٩٦٤ أيد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية القرار الذي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة سبق لها أن اتخذته في عام ١٩٦١ ودعا إلى إعلان أفريقيا

(١) الخيار النووي في الشرق الأوسط (الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ومركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط، الطبعة الأولى، ٢٠٠١) ص ٧٧-٧٨.
وكذلك الصفحات ١٢٢-١٢٣ و ١٤٠-١٤١.

منطقة خالية من الأسلحة النووية. كما تضمن هذا القرار دعوة الدول لأعضاء فى الأمم المتحدة إلى الامتناع عن استخدام أراضي القارة الأفريقية ومياهها الإقليمية وأجوائها لإجراء تجارب نووية. وفى عام ١٩٦٥ أصدرت الجمعية العامة قرارًا آخر يتضمن دعوة الدول الأفريقية لبحث إمكانية الإبقاء على أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، لكن الأمر لم يتجاوز مرحلة القرارات والتوصيات إلى التنفيذ.

وتعتبر معاهدة مكسيكو التى وقعتها دول أمريكا اللاتينية فى فبراير ١٩٦٧ والخاصة بإعلان أمريكا اللاتينية منطقة خالية من الأسلحة النووية تنويجا للجهود التى بذلتها تلك الدول على مدار الأعوام السابقة لإنجاح الفكرة ووضعها موضع التنفيذ. وقد تضمنت المعاهدة الكثير من القواعد والمبادئ والإجراءات التى تشكل فى مجموعها نظام تحييد أمريكا اللاتينية نوويًا.

ومن أهم الأمور التى تناولتها هذه المعاهدة وضع حد فاصل بين النشاط النووى الواجب تحريمه، والنشاط الذى يبقى مسموحًا به. ومن ذلك أن المعاهدة أكدت الحرية المعترف بها للدول فى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبوجه خاص فى الأغراض المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى، لكن من ناحية أخرى فقد حرمت على الأطراف المتعاقدة إجراء تجارب أو استخدام أو صنع أو إنتاج أو التملك بأى وسيلة كانت أى سلاح نووى سواء كان ذلك لحسابهم الخاص أو لحساب الآخرين أو بأى شكل آخر.

ولم تكتفى المعاهدة بتقرير مبادئ ووضع قواعد تحكم سلوك الدول المنضمة إليها، بل عنيت كذلك بإنشاء جهاز خاص لضمان التقيد بالالتزامات الواردة فيها، وقد أطلق عليها «الوكالة الخاصة بتحريم الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية». كما حددت المعاهدة الخطوط الأساسية لنظام الرقابة الذى ستقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذه ونظام الضمانات والتفتيش الذى سيعمل به.

وقد حمل البروتوكول الإضافى الثانى الملحق بالمعاهدة الدول النووية التى توقع وتصديق عليه ثلاث التزامات رئيسية هى:

(١) وجوب احترام التحييد النووى لأمريكا اللاتينية احتراماً كاملاً سواء بالنسبة لأهدافه أو أحكامه الصريحة.

(٢) تتعهد الدول النووية بالامتناع عن القيام بأى شكل كان، فى الأقاليم الواقعة فى النطاق الجغرافى للمعاهدة بأعمال تكون مخالفة للالتزامات المنصوص عليها فى المادة الأولى للمعاهدة.

(٣) تتعهد الدول التى تقبل البروتوكول علاوة على ذلك بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها ضد الأطراف المتعاقدة فى معاهدة تحريم الانتشار النووى فى أمريكا اللاتينية^(١).

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم أن هذه المعاهدة التى عرفت فيما بعد بمعاهدة تيلاتيلولكو وقعت فى فبراير ١٩٦٧ ودخلت حيز التطبيق القانونى فى أبريل ١٩٦٨، إلا أن تنفيذها فعلياً لم يبدأ إلا فى مايو ١٩٩٤ عندما صدقت البرازيل عليها، أى بعد حوالى سبعة وعشرين عاماً من التوقيع عليها.

أما بالنسبة لأفريقيا، فقد وقعت ٤٣ دولة أفريقية فى أبريل ١٩٩٦ على معاهدة بلندايا التى أعلنت القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك خلال المؤتمر الذى عقدته منظمة الوحدة الأفريقية لهذا الغرض فى القاهرة. ويذكر بعض الخبراء أن تطور الجهود الأفريقية فى سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية برهن على أن التعاون بين دول القارة ومنظمة الوحدة الأفريقية من ناحية، والأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة من ناحية أخرى، كان تعاوناً تاماً. ومن ناحية أخرى، فقد استفادت الدول الأفريقية من التجارب الدولية السابقة فى مجال إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية حتى أن معاهدة بلندايا قد تلافت بصورة كاملة كافة جوانب الضعف التى شابت التجارب

(١)راجع:

د. إسماعيل صبرى مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية (الناشر: مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٥)، ٣٥٠ - ٣٥٣.

السابقة، وقد نتج عن ذلك أن أصبحت المعاهدة النموذجية بالنسبة للعالم في هذا المجال^(١).

وفيما يتعلق بالمبادرات والاقتراحات التي هدفت إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فقد جاءت أولى المبادرات في هذا الشأن من إيران في عام ١٩٧٤.

وقد دخلت المبادرة الإيرانية حيز الاهتمام عندما تم إدراجها على جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤.

وقد أشار الطنب الذي تقدمت به الحكومة الإيرانية إلى الأمم المتحدة إلى أنه على الرغم من أن فرص التوصل إلى خطة شاملة للتحويل بالشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية كانت تبدو أفضل نسبيًا من ذي قبل، إلا أن تزايد إمكانية الحصول على تكنولوجيا نووية متقدمة كان يجعل من خطر انتشار الأسلحة النووية أكثر حدة من أى وقت مضى. كما كررت إيران تحذيرها من أن اتساع مجال استخدام الطاقة النووية، وانتشار المعرفة التقنية، كانت تجعل من السهل على دول المنطقة امتلاك السلاح النووي، وأنه بالنظر إلى الأوضاع السياسية الحرجة في الشرق الأوسط، فإن أطراف الصراعات المحتملة في هذه المنطقة قد تجد نفسها متورطة رغم عنها في سباق للأسلحة النووية وهو ما كان من المحتمل أن ينتهي بتعريض المنطقة لكارثة أمنية^(٢).

وفور إعلان إيران عن مبادرتها عبرت مصر عن رغبتها هي الأخرى في أن تشارك فيها، وتلا ذلك أن تقدمت الدولتان بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٧٤) تطالبان فيه جميع الأطراف المعنية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إلى الإعلان فورًا عن عزمها الامتناع وعلى أساس متبادل عن إنتاج

(١) مراد إبراهيم الدسوقي، أفريقيا وجهود التخلص من الأسلحة النووية: معاهدة بلنديا ومستقبل فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥، يوليو ١٩٩٦، ص ٢٢٥.

(٢) د. إساعيل صبري مقلد، الاستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات، (الناشر: كاظمة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٣)، ص ٩٢ - ٩٣.

أسلحة نووية أو حيازتها علي أى وجه آخر وإلى الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، إلخ^(١).

وفي المناقشات التى جرت فى الجمعية العامة حول تلك المسألة، طرحت مصر عددًا من المبادئ الأساسية التى رأت أن تكون المدخل إلى التعامل مع مشكلة الانتشار النووى فى الشرق الأوسط وتحديد اتجاه عام منها، ومن هذه المبادئ: التأكيد على أهمية امتناع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن إدخال هذه الأسلحة إلى المنطقة وعن استعمالها ضد أى من دولها، مع ضرورة إنشاء نظام ضمانات ملائم يسرى على كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول المنطقة.

أيضا فقد طالبت مصر فى هذه المناقشات بألا يحول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط كما فى غيره من مناطق العالم دون تمتع الأطراف المنضمة إلى تلك الترتيبات بالمزايا التى يكفلها الاستخدام السلمى للطاقة النووية وبخاصة فى مجال التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى. كما طالبت بأن يكون الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى يونيو ١٩٦٨ متطلبا أساسيًا مسبقا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أى صورة فعالة وموثوق فيها، ومن ثم فقد أعلنت أنها ستصدق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عندما تنضم إسرائيل إليها وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار الإيرانى المصرى بأغلبية ساحقة مع امتناع دولتين فقط عن التصويت هما إسرائيل بورما^(٢).

وقد بررت إسرائيل معارضتها لمشروع القرار المذكور على أساس:

(أ) أن التقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط لن يتحقق على الوجه المنشود إلا إذا سبقته ومهدت له مشاورات مباشرة بين دول المنطقة وبحيث يعقبها عقد مؤتمر إقليمى لتدارس هذه المسألة من مختلف جوانبها.

(ب) أن الموقف السياسى القائم فى الشرق الأوسط كان يجعل من الاندفاع إلى تنفيذ مثل

(١) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٥.

هذه المقترحات أمراً غير واقعي إذ أن مشروعاً بمثل هذه الأهمية لا يمكن أن ينجح إلا بناء على اتفاق مشترك تتوصل إليه كل الأطراف المشاركة فيه وأن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بوسيلة التشاور المباشر والمسبق أساساً^(١).

وهذا الموقف من جانب إسرائيل كان استمراراً لموقفها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية التي رفضت الانضمام إليها متذرعة في رفضها بالعديد من الاعتبارات الإجرائية والقانونية التي زعمت أنها تحول دون انضمامها للمعاهدة. وكان يضيف إلى ذلك رفضها المستمر إخضاع مفاعليها النووي في ديمونة بصحراء النقب للتفتيش الدولي مما مكنها من إنتاج أسلحة نووية رغم إنكارها ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن قد أيدت فكرة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وقد خلا الموقف البريطاني بصفة خاصة من أية تحفظات، واستند إلى الأسس التالية: أن مثل هذا القرار يجب أن تأخذه دول المنطقة بمحض اختيارها، وأنه يجب أن يكفل لها جميعاً الشعور بالأمن، فضلاً عن أن ترتيبات الرقابة الدولية يجب أن تكون متفقة مع طبيعة الظروف والأوضاع السائدة في منطقة الشرق الأوسط.

وفي عام ١٩٨٠ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أسحق شامير في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تأييد بلاده لاقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أن يتم ذلك عن طريق التفاوض الحر والمباشر بين دول المنطقة، كما اقترح شامير إقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط^(٢).

ثم تتابعت مبادرات إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية على النحو التالي:

١- في أبريل ١٩٩٠ تقدمت مصر بمبادرة دعت فيها إلى إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وقد تضمنت المبادرة العناصر

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد عبد المعطى الجاويش: الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات استراتيجية التي تصدر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد رقم ٧٤، ٢٠٠٠، ص ١٥.

الرئيسية التالية: ضرورة حظر جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة دون استثناء/ ضرورة أن تتحمل جميع دول المنطقة التزامات متكافئة وعلى أساس متبادل/ ضرورة التوصل إلى تدابير وإجراءات وآليات للتحقق حتى يتم التأكد من التزام جميع دول المنطقة بالحظر المنصوص عليه في تلك الاتفاقات.

٢- في يوليو ١٩٩١ تقدم وزير خارجية مصر عمرو موسى بمقترحات إضافية للإسراع بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتضمنت مقترحاته:

(أ) دعوة الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن وأيضاً إسرائيل والدول الغربية إلى إيداع اعلانات لدى مجلس الأمن تتضمن تأييداً واضحاً وغير مشروط لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وتعهداً بعدم اتخاذ خطوات تعرقل الوصول إلى هذا الهدف.

(ب) الدعوة إلى انضمام كافة دول الشرق الأوسط إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مع التزامها بوضع منشآتها النووية تحت الإشراف الدولي.

(ج) دعوة دول الشرق الأوسط إلى التعهد بعدم استخدام أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، وأيضاً عدم إنتاج أو الحصول على أسلحة نووية، وقبول نظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة مرافقها النووية^(١).

ثم عادت مشكلة الحد من الانتشار النووي تتصدر قائمة الاهتمامات الدولية بعد غزو العراق لدولة الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، فإثر نجاح قوات التحالف الدولي التي قادت الولايات المتحدة في إخراج القوات العراقية واستعادة الشرعية إلى الكويت، ومع تصميم مجلس الأمن على تدمير قدرات العراق في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيميائية وبيولوجية، صدر القرار رقم ٦٨٧ في ٣ أبريل ١٩٩١ الذي نص على إزالة الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية والصواريخ العراقية تحت إشراف لجنة خاصة تشكلها الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (وهي اللجنة التي عرفت

(١) المرجع السابق، ص ١٦.

اختصارًا بالأونيسكوم (UNSCOM). وقد عارض العراق القرار في البداية ثم عاد ليعلن موافقته على شروط وقف إطلاق النار التي فرضت عليه عدة التزامات هي: أن يعيد التأكيد على التزامه بالانضمام إلى بروتوكول جنيف الموقع في عام ١٩٢٥ بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وأن يصدق على معاهدة حظر الانتشار النووي الموقعة في عام ١٩٦٨ وهو الذي لم يكن قد صدق عليها حتى ذلك التاريخ، وأن يصدق أيضًا على اتفاقية ١٩٧٢ التي تحظر استخدام أسلحة الحرب البيولوجية.

كذلك ووفقًا لشروط وقف إطلاق النار، فقد طلب من العراق القبول غير المشروط بتدمير وإزالة كل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمنشآت التي تمكنه من إنتاجها، وكل الصواريخ ذات المدى الطويل وكل المكونات الأساسية لها وكذلك كل المنشآت المساعدة وكل الموارد التي تمكنه من إنتاج الأسلحة النووية. كما نص القرار المذكور من ناحية أخرى على الاستمرار في تنفيذ القرار المتعلق بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق حتى يفي بكافة الالتزامات المنصوص عليها وقبلها خاصة بتدمير أسلحته، وكذلك الخاصة بترسيم حدوده مع الكويت والتعويضات التي كان يتعين عليه دفعها لكافة الأطراف التي تضررت من عدوانه على الكويت.

لقد كان لهذه الحالة العراقية وما اقترن بها من تدمير ورقابة دولية صارمة ومستمرة، مدلولاتها الهامة بالنسبة للمؤسسات الدولية المعنية بمنع الانتشار النووي وذلك من حيث مدى فعالية القيود التي يمكنها أن تفرضها أو الإجراءات الرقابية التي يمكنها أن تطبقها على الدول المخالفة. ومن هذا المنطلق، فقد دعا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٢ إلى منح الوكالة صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالرقابة والتفتيش على الدول الموقعة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتي تخوم حولها الشكوك حتى لا تتكرر تجربة العراق التي كانت من أول الموقعين على المعاهدة. ويذكر المحللون هنا أن حالة العراق أثبتت مصداقية الشكوك والانتقادات التي أثارت دائمًا حول عدم فعالية القيود الفنية والتجارية والضغط السياسي في منع الانتشار وذلك منذ أن أجرت الهند تفجيرها النووي الأول في عام ١٩٧٤^(١).

(١) المرجع السابق، ص ٣٤.

هنا وكما يقول المحللون فقد مثلت حرب الخليج الثانية فرصة ذهبية للولايات المتحدة في إطار سعيها لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بها يخدم مصالحها الاستراتيجية ولهذا عملت على إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وبرامج إنتاجها، وقد سعت الولايات المتحدة من خلال سلوكها المتشدد مع العراق إلى توصيل رسالة هامة مؤداها تحذير الدول الأخرى سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في العالم الثالث بأنها سوف تعاملها بمتى الشدة إذا ما حاولت تطوير قدراتها في مجال إنتاج وتطوير أسلحة الدمار الشامل خاصة لو كانت هذه الدول تناصب الولايات المتحدة العداء.

وفي الوقت نفسه استمرت الولايات المتحدة في استثناء إسرائيل من مشاريع منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت مع الرأي الذي يقول أن احتكار إسرائيل للسلاح النووي كان يشكل ضماً مهماً للاستقرار في المنطقة^(١).

وقد تزايد بوضوح هذا الاهتمام الأمريكي بقضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مع المبادرة التي تقدم بها الرئيس جورج بوش (الأب) في مايو ١٩٩١. وكان من بين العناصر الهامة التي تضمنتها: الدعوة إلى حظر إنتاج وحيازة المواد النووية التي يمكن أن تستخدم في صناعة الأسلحة النووية والتي تشمل البلوتونيوم واليورانيوم المخضب وكذلك الوسائل المستخدمة في إيصال هذه الأسلحة مع مطالبة الدول التي لم تنضم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالانضمام إليها وإخضاع مرافقها النووية للرقابة والتفتيش والاستمرار في دفع الجهود الرامية إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط^(٢).

وفي يوليو ١٩٩٢ طرح الرئيس بوش مبادرة أخرى لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل على مستوى العالم بما في ذلك الشرق الأوسط، وقد اتسمت هذه المبادرة باستخدامها أسلوب التهديد حيث أكدت أن الولايات المتحدة سوف تتخذ بالتشاور مع حلفائها الإجراءات التي تكفل التأكد من التزام الدول الأخرى بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلخ^(٣).

(١) الرؤية الدولية لضبط انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٣٠ - ٣١.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧.

وقد تأكدت هذه التوجهات الرسمية الأمريكية إزاء قضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكى بيل كلينتون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٣ ودعا فيه ضمن أشياء أخرى إلى ضرورة إبرام اتفاقية دولية لمنع تجارة اليورانيوم العالي الخصوبة والبلوتونيوم خارج إطار الضمانات الدولية، وكذلك تشجيع الإجراءات الإقليمية في هذا الصدد مع ضرورة مراجعة إجراءات الرقابة على صادرات المواد المزدوجة الاستخدام وإلغاء القيود على المواد التي تؤثر في الأمن الدولي.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فقد أكدت مبادرة الرئيس كلينتون على أهمية تدعيم الحوار وعلى ضرورة البدء بإجراءات بناء الثقة كأساس مهم لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل^(١).

ثانياً: معاهدة حظر الانتشار النووي:

تعد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (Non-Proliferation Treaty NPT) التي تم التوصل إليها قرب نهاية الستينيات من القرن الماضي علامة فارقة في تاريخ الجهود الدولية التي بذلت لمكافحة الانتشار النووي واحتواء مضاعفاته على السلم والأمن الدوليين.

وتجدر الإشارة إلى أن المباحثات الدولية الرامية إلى حظر انتشار الأسلحة النووية على مستوى عالمي شامل وفي نطاق ترتيبات للرقابة والتحقق تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن تنفيذها وعن معاقبة الانتهاكات التي تشكل إخلالاً بها أو خروجاً على ما تضمنته من تعهدات والتزامات، هذه المباحثات استغرقت زهاء عشر سنوات كاملة حتى أمكن في النهاية التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في يونيو ١٩٦٨ والتي بدأ مفعولها في السريان اعتباراً من مارس ١٩٧٠. وقد اعتبر التوقيع على هذه المعاهدة التاريخية إنجازاً مرموقاً استطاعت الأمم المتحدة تحقيقه في مجال الرقابة على التسلح النووي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(١) المرجع السابق، ص ٣٩.

تضمنت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مجموعة من التعهدات الرئيسية ومنها:

(أ) تعهد الدول النووية الأطراف في المعاهدة بالامتناع عن نقل الأسلحة النووية أو غيرها من المواد النووية إلى طرف آخر أو تمكينه من السيطرة عليها، أو التحكم فيها بطريق مباشر أو غير مباشر. كما تتعهد هذه الدول ألا تساعد أو تشجع أو تحرض الدول غير النووية على إنتاج هذه الأسلحة أو الحصول عليها بأي شكل من الأشكال.

(ب) تعهد الدول غير النووية بالامتناع عن الحصول على الأسلحة النووية وغيرها من المواد المتفجرة من الدول النووية، وكذلك التعهد بالامتناع عن تصنيع هذه الأسلحة والمتفجرات النووية أو الحصول على مساعدات من الدول النووية تمكنها من بلوغ هذا الهدف.

(ج) تعهد الدول الأطراف في المعاهدة بالدخول في مفاوضات تهدف إلى إيجاد ترتيبات فعالة تسهم في إيقاف سباق التسلح النووي في العالم في أقرب وقت ممكن، وكذلك التباحث حول إمكانية عقد معاهدة جديدة تؤدي إلى النزع الكامل للأسلحة النووية تحت رقابة دولية فعالة.

ومن ناحية أخرى، نصت المعاهدة على أنه ليس ثمة ما يمنع أى طرف فيها من ممارسة حقه في تطوير الأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، كما أكدت أنه ليس فيها ما يحول دون استفادة الدول غير النووية من مزايا التطبيقات السلمية للطاقة النووية بموجب ترتيبات ثنائية يتم عقدها خصيصاً لهذا الغرض.

وقد أقرت المعاهدة لكل دولة بحق الانسحاب منها إذا ما تبين لها أن تطورات غير عادية تمس تعهداتها التي تحملتها بموجب انضمامها إليها قد استجدت وأصبحت تتهدد مصالحها القومية العليا.

وقد حددت المادة العاشرة من المعاهدة سريانها بخمس وعشرين عاماً، يعقد بعدها مؤتمر دولي يتقرر فيه ما إذا كان من الضروري تجديد المعاهدة إلى مدى غير محدود، أو

جعل التجديد موقوتًا بحد زمني معين على أن يصدر قرار التجديد بأغلبية أصوات الدول الأعضاء في المعاهدة.

على أن ثمة مشكلة بالغة الحساسية والأهمية ثارت منذ البداية واتضح الحاجة الماسة إلى ضرورة إيجاد حل مناسب لها، ألا وهي مشكلة الضمانات التي كان يجب على الدول النووية أن تقدمها إلى الدول غير النووية بحكم أن هذه الدول الأخيرة قد تنازلت عن حقها في إنتاج وامتلاك أسلحة نووية. وقد تعقدت هذه المشكلة أكثر مع تباين الاتجاهات السياسية للدول غير النووية ومع تفاوت الشعور بالتهديد للأمن القومي لكل منها. فالدول غير النووية الأعضاء في بعض المحالفات العسكرية كحلف الناتو أو حلف وارسو كانت تحس بدرجة أكبر من الأمان بسبب اعتمادها على الحماية النووية التي كفلتها لها الدول النووية الأعضاء في تلك الأحلاف والترتيبات الدفاعية المشتركة، بيد أن الأمر كان يختلف تمامًا بالنسبة للدول غير المنحازة التي افتقرت إلى مثل هذه الحماية النووية.

من هنا فقد تركزت المجادلات حول ما يجب أن يكون عليه الشكل المناسب لهذه الضمانات الدولية للدول غير النووية. وبصورة عامة فإن المشاريع التي قدمت في هذا الخصوص لم تخرج عن أحد أمرين: إما مطالبة الدول النووية بالتعهد بعدم استخدام أسلحتها النووية ضد الدول غير النووية، أو إشراك الدول النووية في التوقيع على ضمانات أمن للدول غير النووية، لكن وبعد جدل كثير، أمكن التوصل إلى حل وسط تمثل في إصدار توصية من مجلس الأمن مقرونة بإعلان ثلاثي من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا بشأن هذه الضمانات وقد نصت هذه التوصية على الآتي:

(أ) يعترف مجلس الأمن أنه في حالات العدوان التي تستخدم فيها الأسلحة النووية أو يكون هناك تهديد باستخدامها ضد إحدى الدول غير النووية، فإنه سوف يكون من مسئولية مجلس الأمن، وبالأخص من مسئولية الدول النووية الدائمة العضوية فيه أن تتخذ قرارًا فوريًا بشأن التدابير التي تراها كفيلة بمواجهة الموقف تمشيًا مع التزاماتها طبقًا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

(ب) يرحب المجلس بإعلان بعض الدول عن استعدادها لتقديم المساعدة الفورية إعمالًا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة لأي دولة غير نووية طرف في معاهدة حظر

انتشار الأسلحة النووية وذلك في حالة تعرض أمنها القومي لتهديد بالأسلحة النووية.

(ج) يؤكد مجلس الأمن على حق كل دولة عضو في الأمم المتحدة في الدفاع الشرعى عن النفس، فرديًا وجماعيًا، بمقتضى المادة الحادية والخمسين من الميثاق، وذلك ريثما يتخذ المجلس التدابير الجماعية الكفيلة بردع العدوان وإحباطه.

أما عن الإعلان الثلاثى الذى سلفت الإشارة إليه، فإنه لم يكن سوى إعادة تأكيد من جانب هذه القوى النووية الكبرى حول تصميمها على تنفيذ ما تضمنته توصية مجلس الأمن السابقة والإلتزام بكل ما جاء فيها.

وعلى الرغم من أن هذه المعاهدة قد أرسى الأساس القانونى لنظام منع الانتشار النووى فى العالم، واستندت فى جوهرها إلى فرضية مؤداها أن بالإمكان وقف الانتشار النووى العسكرى وتقييده إذ أمكن إقناع الدول بأهمية الدخول أطرافًا فى التزامات قانونية تعقد على أساس متبادل بين مجموعتى الدول النووية وغير النووية إلا أنها لم تسلم من النقد الذى وجه إليها، ومن ذلك:

١- أنه كان هناك عدد لا بأس به من الدول التى امتنعت عن التوقيع على هذه المعاهدة ومنها الصين وفرنسا وألمانيا والباكستان والبرازيل والأرجنتين والهند وجنوب أفريقيا وإسرائيل وكوريا الشمالية، وكان لهذا الامتناع تأثيره فى إضعاف المعاهدة والنيل سلبا من الأهداف التى سعت إلى تحقيقها.

٢- أن المعاهدة بصورتها التى جاءت عليها خلت من عنصرى التكافؤ والتوازن، فدول العالم الثالث إذا كانت قد أيدت كأساس لانضمامها للمعاهدة مبدأ الالتزامات المتبادلة والمتوازنة بين الدول النووية والدول غير النووية، إلا أن المعاهدة حصرت اهتمامها أولا فى الإبقاء على الأوضاع القائمة للدول النووية وعدم المساس بها، هذا فى حين ألزمت الدول غير النووية بالتنازل عن حقها فى إنتاج أسلحة نووية، وكأن منع الانتشار النووى الأفقى هو الهدف الذى تصدر قائمة أولوياتها دون أن تتجاوزته إلى ضبط الانتشار النووى الرأسى، وكان ذلك يحد ذاته مؤشرا على فقدان التوازن كأساس لهذه الالتزامات المتبادلة.

٣- أن إجراءات ومعايير الأمان الدولية التى نصت معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية على ضرورة تطبيقها والالتزام بها ومراقبتها من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن محكمة وصارمة إلى الحد الذى يمكنه أن يمنع التحويل غير القانونى للوقود النووى للأغراض العسكرية، وكان ذلك راجعاً بالأساس إلى ضعف الآليات التى تستخدمها الوكالة والتى لم تكن مؤهلة لمسيرة التطورات المذهلة فى مجال تكنولوجيا الوقود النووى والمفاعلات النووية، وهو ما زاد بدوره من احتمال التحويل باستخدام الطاقة النووية فى العديد من الدول من الأغراض المدنية إلى الأغراض العسكرية^(١).

تواصل الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الانتشار النووى فى مرحلة ما بعد التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية :

شهدت مرحلة ما بعد التصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عددًا من التطورات الدولية الهامة التى غلب على بعضها الطابع الإيجابى فى حين كان لبعضها الآخر تأثيره السلبى الواضح.

يدخل فى عداد التطورات الإيجابية التوقيع فى عام ١٩٧٠، وفى نطاق الأمم المتحدة أيضاً، على المعاهدة الأخرى التى حظرت صراحة وضع أى سلاح نووى أو غيره من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك عدم إقامة أية منشآت أو وضع أية تجهيزات أو تسهيلات تستخدم فى إطلاق أو تجربة أو استعمال أو تخزين هذه الأسلحة فى قيعان البحار والمحيطات والتربة تحتها، وذلك خارج نطاق البحر الإقليمى للدول الساحلية.

ومن هذه التطورات الإيجابية أيضاً، تقدم الاتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٧٥ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع معاهدة تدعو إلى فرض حظر عام وشامل على إجراء التجارب النووية، وكانت هذه هى المرة الأولى التى تتبنى فيها إحدى القوى النووية الكبرى مثل هذا الاقتراح وتصيغه فى صورة معاهدة متكاملة. وقد عالج مشروع المعاهدة السوفيتية مشكلة الثبوت والتحقق من التزام الدول بتدابير الحظر الشامل بأن يتم

(١) د. نادية محمود مصطفى، تطور سياسات منع الانتشار النووى فى العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٦، ص ١٢ - ١٧.

من خلال وسائل الرقابة الفنية الوطنية ومن بينها تسجيل الهزات الأرضية في أقاليم الدول الأخرى، وتشجيع التبادل الدولي للمعلومات الخاصة بتسجيل هذه الهزات الأرضية.

وقد أشارت المعاهدة السوفيتية إلى أن التفجيرات النووية السلمية يجب أن تجري في اتفاق كامل مع ما دعت إليه المادة الخامسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وأيضاً في إطار تدابير ملائمة للرقابة عليها. ثم تقدم الاتحاد السوفيتي بطلب إلى الأمم المتحدة دعا فيه كل الدول النووية للدخول في مفاوضات عاجلة من أجل التوصل إلى اتفاق عام بينها حول ما يجب أن تكون عليه معاهدة الحظر الشامل على إجراء التجارب النووية في صورتها النهائية على أن تدعى إلى هذه المفاوضات أيضاً ما بين خمس وعشرين وثلاثين دولة غير نووية. لكن فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والصين اتخذت كلها موقفاً سلبياً من مشروع المعاهدة السوفيتية رغم موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليها مما انتهى بتجميدها^(١).

أما عن التطورات السلبية التي شهدتها هذه المرحلة، فقد جاء في مقدمتها تطوران هامان ضاعفا من جديد الاهتمام الدولي بمشكلة الانتشار النووي وأبرزتا ضرورة مكافحته وتقييده، كما لفتا الانظار بصورة أكثر جدية من ذي قبل بما قد يحمله المستقبل من أخطار وتهديدات لأمن العالم إذا ما تركت مشكلة الانتشار النووي تتفاقم دون إيجاد حل حاسم لها. لقد تمثل هذان الحدثان الهامان في: التفجير النووي الأول للهند في مايو ١٩٧٤، وأزمة الطاقة التي نشبت على نطاق دولي واسع واتخذت أبعاداً عالمية غير مسبقة.

بالنسبة للتفجير النووي الهندي فقد تمثلت خطورته في أنه كان يعنى دخول أطراف جدد وبخاصة من دول العالم الثالث في لعبة السعى للحصول على أسلحة نووية، وهو ما كان ينسف هدفاً رئيسياً من أهداف معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهو تقييد الانتشار الأفقي للأسلحة النووية كما كان يفتح الباب واسعاً على مصراعيه أمام دول أخرى في العالم الثالث لكي تحذو حذو الهند. من ناحية أخرى، فإن هذا التفجير النووي

(١) د. إسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مرجع سابق، ص ٣٤٩ وما بعدها.

الهندي كان يبرز مدى السهولة في التحول باستخدام الطاقة النووية من المجال السلمي للأغراض العسكرية دون رقابة دولية فعالة ومحكمة تستطيع أن توقف هذا التحول في الوقت المناسب. وخلاصة القول أن التفجير النووي الهندي عمق كثيرا من المخاوف الدولية بشأن تزايد احتمالات الانتشار النووي، وحول ما يمكن أن ينتج عن هذا الانتشار النووي في النهاية إذا لم تتدخل القوى الكبرى لردعه وإيقافه^(١).

وأما بالنسبة لأزمة الطاقة العالمية التي نشبت في توقيت متزامن تقريبا مع التفجير النووي الهندي، فإنها ضاعفت من حجم الطلب الدولي على الطاقة النووية وما عناه ذلك بالضرورة من اتساع آفاق هذا المجال الجديد من مجالات التجارة الدولية. وقد جاء هذا التزايد الواضح في الطلب الدولي على الطاقة النووية كتعبير عن سعي الدول إلى تقليل اعتمادها على البترول كمصدر أساسي للطاقة. إلا أن الدلالات التي انطوى عليها التفجير النووي الهندي عمقت من الشعور لدى الحكومات والرأي العام في الدول الصناعية الكبرى بجسامة المخاطر التي تكمن وراء تزايد صادراتها من التكنولوجيا النووية لدول العالم الثالث التي تحتاجها^(٢).

وقد زاد من الشعور بهذا الخطر المتصاعد تزايد عدد الدول المصدرة للطاقة النووية من جهة وما ترتب على ذلك من اشتداد المنافسة فيما بينها، وتنوع الصادرات النووية من جهة أخرى حيث لم تعد تقتصر على المفاعلات النووية أو محطات الطاقة وإنما اتسعت لتشمل إلى جانب ذلك الدوائر الكاملة للوقود النووي لاسيما ما يتعلق من ذلك بتخصيب اليورانيوم، وهو ما كان يزيد من قدرة تلك الدول على إنتاج أسلحة نووية إذا ما اتخذت قرارا سياسيا بذلك^(٣).

لقد تطلبت هذه التطورات السالبة في مسار عملية الحد من الانتشار النووي مراجعة الموقف القائم والنظر إلى المشكلة في أبعادها الدولية الجديدة، وكان ذلك يعنى في حقيقة الأمر:

(١) د. نادية محمود مصطفى، سياسات منع الانتشار النووي في دول العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

١- أن الأهتمام الدولى بدأ يتحول إلى دول العالم الثالث مع الاتجاه إلى التمييز بين هذه الدول من حيث دوافعها وقدراتها ومستويات استقرارها السياسى الداخلى ونوعية المحالفات الخارجية التى تكون أطرافا فيها، مع السعى إلى تحديد اتجاهات الانتشار النووى فى أبعادها المحتملة حتى يمكن التركيز على المناطق التى تثير أكثر من غيرها مخاوف امتداد أخطار هذا الانتشار بين دولها.

٢- ضرورة مراجعة طبيعة ومفهوم الانتشار النووى بحيث لا يقتصر الأمر على مجرد مراقبة التفجيرات النووية، ولكن ليتسع كى يتضمن تحديد مستوى القدرة النووية لكل واحدة من هذه الدول والتعرف بالتالى على المستوى الذى يمكن اعتباره نقطة تحول على طريق التسليح النووى^(١).

وعلى ضوء هذه المراجعات والتقويمات لمفاهيم الانتشار النووى التى سادت فى المرحلة السابقة على حدوث تلك التطورات الجديدة، برز الاتجاه الذى يؤكد على ضرورة عدم تمكين الدول غير النووية من الحصول على المواد والمعدات النووية التى تمهد الطريق أمامها لامتلاك الخيار النووى العسكرى. واتساقا مع هذا الاتجاه طرحت الولايات المتحدة اقتراحها الذى يبرز أهمية فرض قيود صارمة على تصدير مثل هذه التسهيلات التكنولوجية وذلك بتطبيق مجموعة من الإجراءات الداعمة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبالأخص فى مجال التجارة الدولية للمواد النووية، وبحيث تطبق تلك الإجراءات بصورة خاصة على الدول غير الأعضاء فى المعاهدة والتى تتمتع بقدرات نووية متطورة^(٢).

وإزاء هذا التحول الجديد فى المواقف والسياسات أبدت دول العالم الثالث اعتراضها على كل هذه الموانع والقيود والاشتراطات التى تقف فى طريق استفادتها من تطور التكنولوجيا النووية ووصفت المحاولات الرامية إلى التقييد بأنها كانت تعبر عن وجود كارتل نووى عالمى يحاول تشديد القيود المفروضة على تصدير المعدات والمواد النووية الحساسة، وهو ما كان يعد انتهاكاً لنص المادة الرابعة من معاهدة حظر الانتشار النووى

(١) المرجع السابق، ص ١٩.

(٢) المرجع السابق.

والتي سمحت للدول غير النووية بالحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون أية إجراءات تمييزية، ومن ثم أعلنت هذه الدول أن المعاهدة بالصورة التي تم بها تطبيقاً لم تعد متكافئة لأنها كانت تفرض عليهم التزامات أكثر من تلك التي فرضتها على القوى النووية الأعضاء فيها والتي تخاذلت في تطبيق المادة السادسة من المعاهدة الرامية إلى وقف الانتشار النووي الرأسي، بل وفرضت على الدول غير النووية قيوداً فردية وجماعية تجاوزت إجراءات الرقابة الدولية المنصوص عليها في المعاهدة، وبحيث لم يعد ثمة ما يحفز الدول غير الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي على الانضمام إليها.

ولتفهم الأساس الذي بنت عليه دول العالم الثالث اعتراضها على هذه الموانع والقيود الدولية التمييزية، فإنه تركز في مجمله على المبررات التالية:

١- اعتقاد هذه الدول أن التكنولوجيا النووية يمكن أن تلعب دوراً استراتيجياً في عملية التحديث الاقتصادي والتنمية الصناعية.

٢- أن الكثير من هذه الدول كانت تواجه معضلات أمنية عسكرية، وهو ما رسخ لديها الاعتقاد كذلك بأن تطوير قدراتها النووية كان يشكل رادعاً يمكنها أن تحتمى به في الدفاع عن أمنها المهدد. وكان ذلك الدافع إلى حيازة تكنولوجيا نووية متطورة واضحة في حالة كل من الهند وباكستان وجنوب أفريقيا وإسرائيل والعراق، وذلك تبعاً لطبيعة الظروف الإقليمية التي أحاطت بالموقف العسكري لكل واحدة من تلك الدول.

وعلى أية حال، فقد أجريت على معاهدة حظر الانتشار النووي بموجب نصوصها، مراجعات دورية منتظمة كل خمس سنوات بدأت في عام ١٩٧٥، ثم في عام ١٩٨٠، وفي ١٩٨٥ عقد المؤتمر الدولي الثالث لمراجعتها وحضرته مائة دولة، ورغم ما شاب أعمال المؤتمر من خلافات وانقسامات في الرأي، فإن التوصيات التي صدرت عنه أكدت على أهمية فرض حظر شامل على إجراء التجارب النووية^(١).

(١) المرجع السابق.

تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (١٩٩٥):

عندما جاءت مناسبة تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥، عارضت معظم دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية التمديد اللانهائي للمعاهدة كما وافق على ذلك المؤتمر الذي عقد في أبريل ١٩٩٥ لهذه الغاية وبنت اعتراضاتها على المبررات الآتية:

١- غموض مبدأ التمديد اللانهائي للمعاهدة وبصورة لا تساعد على تحقيق الهدف الوارد في المادة السادسة من المعاهدة التي نصت على تعهد الدول الأطراف باتخاذ تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي بصفة عامة في ظل رقابة دولية صارمة، كما أن التمديد اللانهائي للمعاهدة سوف يبقى على ملكية الدول النووية وغير المعلنة للسلاح النووي إلى الأبد.

٢- أن المعاهدة لم تشر إلى كيفية حماية الدول غير النووية في حالة تعرضها لأية هجمات نووية، كما انتقدت قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٩٥ لعدم اشتماله على آلية لضمان الرد في حالة استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن كان قد وافق في أبريل ١٩٩٥ على القرار الذي تقدمت به الدول دائمة العضوية وكلها دول نووية والذي تضمن بعض الضمانات الأمنية للدول غير النووية في حالة تعرض أى منها لهجوم نووى عليها. وقد تضمن قرار المجلس الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع، أنه في حالة حدوث عدوان بالأسلحة النووية أو تهديد به ضد دولة غير نووية عضو في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فإنه يحق لها عرض الموقف على مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تقديم المساعدة لها. كما نص القرار على حق تلك الدولة في حالة تعرضها لعدوان نووى في الحصول على تعويضات من الدولة المعتدية ويكون ذلك بناء على توصية من مجلس الأمن تعطى هذا الحق.

٣- لم تلتزم الدول النووية بتعهداتها الخاصة بتقديم المساعدة للدول غير النووية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مما أثر سلباً في قدرة هذه الدول الأخيرة على تحقيق التنمية التقنية والصناعية.

٤ - لم تلتزم الدول النووية بتعهداتها الخاصة بعدم تقديم التقنية النووية المتقدمة إلى الدول غير الأعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، مما أدى إلى ظهور قوى نووية إقليمية ترفض الانضمام إلى المعاهدة وهي تحديدًا إسرائيل والهند وباكستان مما أثر بصورة سلبية للغاية في مبدأ عالمية المعاهدة^(١).

وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها للضغط على الدول العربية لجعلها تقبل بالتمديد اللانهائي للمعاهدة، كما ركزت على ضرورة التزام دول المنطقة بما ورد فيها من تعهدات، هذا بالإضافة إلى مراقبة الواردات والتهديد باستخدام القوة والحرمان من المساعدات، إلخ. وهنا تتضح ازدواجية المعايير الأمريكية في التعامل مع مشكلة الانتشار النووي حيث لم تمارس الولايات المتحدة أى ضغط على إسرائيل لحملها على الانضمام إلى المعاهدة، بل عمدت إلى تبرير امتلاك إسرائيل للسلاح النووي على أساس أن امتلاكها لهذا السلاح يوفر ضمانًا مهمًا للاستقرار في المنطقة، وبخاصة أن نظام الحكم الديمقراطي في إسرائيل - على حد زعمها - سيضمن الاستخدام الرشيد لهذا السلاح^(٢).

وقد أكدت الدول العربية أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي كان يمثل انتقاصًا من عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بالإضافة إلى أنه انطوى على تهديد مباشر للتوازن الاستراتيجي في المنطقة، كما نوهت بأن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط كان يتطلب تضافر كافة الجهود الإقليمية والدولية للتعامل بشكل متوازن وأمين مع قضية ضبط التسليح سواء في المجال التقليدي أو في المجال النووي.

كما أشارت الدول العربية خلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في مارس ١٩٩٥ إلى ضرورة توفير نظام للضمانات الأمنية للدول غير النووية، وإلى ضرورة تدعيم نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية مع التشديد على أهمية تحقيق عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية دون استثناء باعتبارها الركيزة الأساسية التي يقوم

(١) راجع في ذلك: الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤.

وكذلك: الخيار النووي في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢) الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ص ٥٦.

عليها النظام الدولي لمنع الانتشار النووي، كما طالبت الدول العربية الدول النووية بتنفيذ تعهداتها الخاصة بتمكين الدول النامية من الحصول على التقنية النووية للأغراض السلمية. وبالنسبة لمصر فقد صوتت ضد التمديد اللانهائي للمعاهدة في مؤتمر المراجعة الذي عقد في أبريل ١٩٩٥ وكانت لها عدة تحفظات على المعاهدة، ومن ثم فقد طالبت مصر بالآتي:

- (أ) ضرورة توفير ضمانات أمنية دولية كافية للدول غير النووية ومنها مصر ضد استخدام أو التهديد باستخدام السلاح النووي.
- (ب) ضرورة تحقيق عالمية المعاهدة، واعتبرت مصر أن انضمام إسرائيل إليها يعتبر خطوة رئيسية نحو تحقيق هذا الهدف، كما تمسكت مصر بضرورة إخلاء الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل.
- (جـ) ضرورة التزام جميع الدول الأعضاء في المعاهدة بعدم تقديم أية مساعدات في مجال التقنية النووية إلا للدول الأعضاء في تلك المعاهدة والتي وقعت اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- (د) ضرورة تدعيم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث بات من الضروري مراجعة نظام الضمانات الذي تقوم على تنفيذه، مع التأكيد على أهمية إعطاء مفتشى الوكالة حق التفتيش المفاجئ لزيادة كفاءة نظام التحقق.
- (هـ) ضرورة دعم التعاون بين الدول النووية والدول غير النووية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تمثيلاً مع نص المادة الرابعة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وهي المادة التي لم تستفد منها الدول غير النووية على أي نحو ذي قيمة^(١).

(١) الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ٦١-٦٢.

ومن المراجع الأخرى حول هذا الموضوع:

د. عصام فهمي العامري، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الدراسة رقم ٣٤، ١٩٩٩.

كما أكدت مصر في سلسلة من المواقف المعلنة تجاه قضية منع الانتشار النووي:

١- أن أنتهاء الحرب الباردة في العالم لم يقلل من التهديد الذي تمثله هذه الأسلحة خاصة مع وجود برامج نووية متقدمة لدى بعض الدول غير الخاضعة للرقابة الدولية مثل إسرائيل وغيرها. كما أن افتقار معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية للعالمية كان يبقى على شبح الحرب النووية مخيماً على الساحة العالمية، لذلك فإنه وبالرغم من أن أعباء عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية كانت تفرض عليها توجيه مواردها إليها وألا تهدرها فيما لا يخدم هذا الهدف الأساسي، إلا أن ما كانت تتعرض له من تهديد متزايد لأنها كان يتطلب منها أن تضع هذه القضية المصرية فوق كل اعتبار^(١).

٢- أن خبرة السنوات التي انقضت منذ التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، برهنت على إخفاقها الذريع في تحقيق هدفها الأساسي وهو نبذ فكرة الأسلحة النووية والاتجاه نحو القضاء عليها، وأن قدرتها على منع الانتشار النووي أو تقييده كانت ما تزال محدودة للغاية وذلك بالرغم من الانجازات التي تحققت في مجال الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية والمتوسطة المدى، حيث أن مخزونات الدول الكبرى من هذه الأسلحة كانت لا تزال أضخم بكثير مما كانت عليه عند دخول المعاهدة حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠^(٢).

كما أوضحت مصر خلال مؤتمرات تمديد معاهدة حظر الانتشار النووي، بدءاً من المؤتمر الأول عام ١٩٧٥ وخلال كافة المؤتمرات التي تلتها، الطبيعة المتكاملة لنظام منع الانتشار النووي، وأكدت أن معاهدة حظر الانتشار (NPT) ليست إلا مجرد خطوة ينبغي استكمالها بسلسلة من الاتفاقات والترتيبات التعاهدية التي يمكنها أن تحقق الحظر الشامل للتجارب النووية أياً كان نوعها أو غرضها، وحظر استعمال الأسلحة النووية، وتعزيز أمن الدول غير الحائزة لها. وحول هذه النقطة الأخيرة، أكدت مصر مراراً أن الإعلانات الانفرادية من جانب الدول النووية لا يمكن أن تفي بالمطالب الحقيقية أو تزيل المخاوف

(١) عبد الرحمن عبد العال، الدبلوماسية المصرية وقضايا نزع السلاح في الأمم المتحدة: ١٩٨١ - ١٩٩٨، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٤، إبريل ٢٠٠١، ص ٤٧ - ٤٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨.

الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بصورة موثوق فيها وذلك بالنظر إلى أن هذه الإعلانات تتسم بالمشروطة والذاتية والجزئية^(١). وتأسيساً على ما سبق، فقد طالبت مصر الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تعيد النظر في مواقفها وإعلاناتها المنفردة بما يستجيب بصورة إيجابية للمخاوف المشروعة للدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. كما استمرت مصر تكرر انتقاداتها لقرار مجلس الأمن الخاص بالضمانات المقدمة من الدول النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مطالبة المجلس بإصدار قرار جديد يحقق التوازن بين هاتين المجموعتين من الدول بعد أن أصبح القرار المعمول به غير كاف لتوفير الضمانات الأمنية المطلوبة للدول غير النووية، وذلك العديد من الأسباب التي كان من بينها:

(أ) الافتقار إلى حكم قاطع وواضح من مجلس الأمن بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

(ب) الافتقار إلى اشتراطات محددة لردع هذا التهديد أو الاستخدام.

(ج) أن قرار مجلس الأمن لا يتضمن أى التزام من جانب المجلس بأنه سيبادر إلى اتخاذ تدابير دولية فورية وفعالة كرد على هذا التهديد أو الاستخدام.

(د) افتقار القرار إلى تحديد شامل لنطاق المساعدة التي سيقوم المجلس بتقديمها إلى الدول غير النووية المهتدة^(٢).

لقد عبرت عن هذه الرؤية المتكاملة لقضية منع الانتشار النووي في أبعادها العالمية الشاملة، الوثيقة التي قامت مصر بتقديمها في عام ١٩٩٤ مع غيرها من دول عدم الانحياز الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية المنبثقة عن هذا المؤتمر والتي قامت بالإعداد لمؤتمر التمديد النهائي لمعاهدة حظر الانتشار النووي الذي عقد خلال الفترة من ١٨ أبريل حتى ١٣ مايو ١٩٩٥، وطالبت فيها بالآتي:

(١) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩ - ٥٠.

- ١- أن تعيد الدول الخائزة للأسلحة النووية تأكيد التزامها بإزالة أسلحتها النووية ضمن إطار زمني متفق عليه، مع تحديد موعد نهائي لإزالتها بصورة كاملة.
- ٢- أن تلتزم الدول الخائزة للأسلحة النووية بالاتفاقيات الدولية التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تنضم إلى هذه الاتفاقيات.
- ٣- أن تتفق الدول الخائزة للأسلحة النووية على ترتيبات ملزمة قانوناً بشأن الضمانات الأمنية التي تقدمها للدول الأطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي.
- ٤- التأكيد على حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير استخدامها السلمي للطاقة النووية لأهداف اقتصادية واجتماعية.
- ٥- إلغاء التدابير التقييدية المفروضة من جانب واحد^(١).

وقد سبق ذلك كله المبادرة التي كانت مصر قد تقدمت بها في إبريل ١٩٩٠ الخاصة بالدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك ضمن المبادئ التالية:

- (أ) ضرورة تحريم جميع أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو بيولوجية أو كيميائية في منطقة الشرق الأوسط.
- (ب) تقوم جميع دول المنطقة، وبدون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة في هذا الشأن.
- (ج) ضرورة الاتفاق على مجموعة الإجراءات والأساليب التي تضمن التزام جميع دول المنطقة بما سيوقعون عليه من تعهدات خاصة بهذا التحريم التام لكافة أسلحة الدمار الشامل.

وفي الرسالة التي بعثت بها مصر إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في أغسطس ١٩٩٧ أعلنت عن:

- التزامها الثابت بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

(١) المرجع السابق، ص ٤٨.

- رفضها القاطع للخيار النووي الذى يشكل فى رأياها تهديدا خطيرا للسلام فى الشرق الأوسط.
- أن بقاء إسرائيل خارج معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية يبقى على منطقة الشرق الأوسط فى حالة خطيرة من عدم التوازن.
- اعتقادها بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط كما فى غيره من مناطق التوتر والصراع فى العالم يسهم بحق فى تخفيف حدة التوترات الدولية ودرء الصراعات وإقامة علاقات بناءة قائمة على أساس من التعاون المتبادل بين أطرافها^(١).

مستقبل سياسات منع الانتشار النووي فى العالم:

رأينا من سياق العرض السابق للمراحل المختلفة التى قطعها تطور تطبيق سياسات منع الانتشار النووي فى العالم كيف أن المجتمع الدولى وأن كان قد قطع بضع خطوات لا بأس بها على هذا الطريق، إلا أن الإنجاز الذى تحقق خلال أكثر من ثلاثة عقود كاملة من الزمن لا يزال دون ما كان هذا المجتمع الدولى يأمله ويتوقعه، ويرجع ذلك كما رأينا إلى ازدواجية المعايير بصورة صارخة بشأن تقييم خطورة الانتهاكات التى تحدث لنظم منع الانتشار النووي ومعاقيتها والأمثلة التى تشهد على ذلك كثير، فبينما عوقب العراق على سعيه إلى تطوير قدراته النووية والكيميائية والبيولوجية بما يتيح له امتلاك رادع خاص به، ودمرت قدراته بصورة شاملة بموجب قرارات دولية صارمة اقترن تطبيقها بتوقيع عقوبات اقتصادية عليه لم يسبق لها مثيل فى تاريخ المنظمة العالمية، فإن رد الفعل الدولى، وبالأخص الأمريكى والغربى، تجاه الهند وباكستان اللتين تمكنتا بالفعل من إنتاج أسلحة نووية متطورة وكذلك من تطوير الصواريخ بعيدة المدى القادرة على نقلها إلى أهدافها جاء سلبيا ومتخاذلا وهو ما سمح لهما بالمضى قدما على طريق استكمال قدرتهما النووية إلى المدى الذى تقررانه لنفسيهما دون أدنى رقابة دولية عليهما. أما بالنسبة لإسرائيل، وهى التى تمتلك واحدة من أقوى وأحدث الترسانات النووية فى العالم، هذا بالإضافة إلى ما تخوزه من أسلحة الحرب الكيميائية والبيولوجية المتطورة، ومن تكنولوجيا إنتاج

(١) المرجع السابق، ص ٥٥.

الصواريخ بعيدة المدى، مع اصرارها المتواصل على رفض الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي متعلقة في رفضها بالعديد من الذرائع والأعذار، فإن الغرب لم يحرك ساكنًا لإيقاف هذا الخطر النووي الإسرائيلي وردعه رغم التحديات الرهيبة التي تتهدد بها أسلحتها النووية السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، وبناء على ذلك كله، فإن سياسات منع الانتشار النووي سوف تبقى غير قادرة على ذلك كله، فإن سياسات منع الانتشار النووي سوف تبقى غير قادرة على تحقيق أهدافها طالما بقيت مواقف الدول الكبرى ورواد أفعالها وتحيزاتها على حالها دون تغيير.